الفصل الثالث

العشوائيات وسياسات التحضر

المناطق المحرمة ومحارم التطوير

تمهيد:

تعتبر المناطق العشوائية من أهم موضوعات الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة ويتضح هذا بجلاء من خلال ما تطلعنا به وسائل الإعلام التي تسجل تصريحات المسئولين ومقالات الصحفيين من ضرورة تطوير المناطق العشوائية، لا سيما بعد أن ثبت في وعي الحكومة وأجهزتها بأن العشوائية ترتبط أصلا بعدة أسباب كانهيار المساكن القديمة، وتفشي البطالة وانتشار الفقر وتزايد السكان وأزمة الإسكان والهجرة.... الخ

أما من الناحية الأكاديمية فحتى سنوات قليلة مضت لم تجر دراسات في مصر عن الأحياء أو المناطق العشوائية وهذا ما دعا إحدى الباحثات الأمريكيات في مصر وهي "جانيت أبو لغد" إلى مطالبة الباحثين بضرورة دراسة هذه المناطق والبحث في نطاقها وذلك لأننا لا نستطيع أن تفهم حقيقة النمط السياقي السائد في هذا المناطق إلا في ضوء علاقاتها بالمدينة وبالنسق القومي بل وبالنسق العالمي وهذا يشير إلى أن المناطق الحضرية في العالم الثالث إنما تتضمن عدة طرق للحياة ليست بالضرورة حضرية وليست كلها ريفية وبدوية وإنما هي اقرب ما تكون إلى ما يعبر عنه المصطلح اللاتيني.

أي ظواهر ريفية وبدوية ممتزجة بالحضرية وهي كلها أمور تستوجب بطبيعة الحال البحث بدقة عن طبيعة مشخصات عمليات التحضر والتنمية في مجتمعات العالم الثالث وقد عبر عن هذا الموقف بوضوح "ارثربار" حينما تحدث عن المهاجر الريفي إلى الحضر في مجتمعات العالم الثالث بقولة " نستطيع إن ننتزع رجلا من الريف ولكنك لا تستطيع إن تنتزع الريف من عقلية رجل".

وعموماً فإن العشوائيات تعتبر ظاهرة عامة تعاني منها كل دول العالم على حد سواء وهذا ما يؤكده "جورج برجستيوم" من أن العالم اليوم أصبح يحتوي على شبكة كبيرة من العشوائيات وهي إن بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية إلا أنه لا يمكن فصلها عن الظروف المجتمعية بأي حال من الأحوال، وعلي هدي ما سبق فإن مدن العالم النامي تعاني من هذه الظاهرة بحيث أصبحت تمثل تحدياً كبيراً يواجه العملية التنموية التي تسعي الدول إلى تحقيقها ومن بينها مصر.

كما تعتبر العشوائيات أحدي القضايا المجتمعية الملحقة التي فرضت نفسها على الساحة المجتمعية وعلي بساط البحث في الآونة الأخيرة باعتبارها أصبحت تمثل ظاهرة عالمية تعاني منها كل دول العالم الثالث خاصة وهي أن بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية إلا أنها ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية جد خطيرة تؤثر على المجتمع وتتأثر به وتعتبر هذه الظاهرة نتاج للانفجار السكاني في العالم الثالث حيث يتزايد عدد سكان العالم بمعدل 90مليون نسمة سنوياً يحظي العالم الثالث بنسبة 90% من جملة هذه الزيادة والتي تقدر بحوالي 81 مليون نسمة لذلك أصبحت هذه الظاهرة شائعة في المراكز الحضرية في العالم الثالث ويعتبر العمل والخدمات بها بمثابة عوامل جذب حيث تعجز المناطق الريفية عن توفير فرص العمل للزيادة السكانية في غياب التخطيط العام وخروجا على القانون.

ومن الطبيعي أن تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وليس بها نقطة شرطة أو وحدات صحية أو مدرسية ولا تستطيع أن تمر بها سيارة إسعاف أو مطافئ نتيجة لهذا الحرمان القاسي من الحد الأدنى أللازم للمعيشة، فانتشرت الأمراض المستوطنة وتفشي الجهل

وانتشرت حوادث السرقة والسطو وظهر بها فئات من الناقمين والخارجين عن القانون والإرهاب.

أولاً) مفهوم المناطق العشوائية:

تتعدد المفاهيم والمسميات التي حواها التراث النظري المتعلق بالمناطق العشوائية حيث استخدمت العديد من المفاهيم مثل المناطق الحضرية المختلفة والأحياء الشعبية ومساكن واضعي اليد والمناطق العشوائية وبالتالي فنحن في حاجة إلى إلقاء الضوء على هذه المفاهيم لتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما فمثلا مفهوم الأحياء الشعبية تتسم بأنها تضم فئات من الناس ينتمون إلى الطبقة العاملة ذ]خدث جيجد[] آ أو المتوسطة ويحتفظون بمعظم خصائص الثقافة الأم ويعيشون على كثير من الأمراض شيدت عليها مساكن متوسطة التكاليف والمستوي وضيقة المساحة نسبيا مع تمييز المنطقة بالإفراد حام ويمكن أن يطلق هنا المفهوم أيضا على الأحياء القديمة التي مازالت تحتفظ بطابعها التقليدي ويسكنها جماعات شعبية أو حرفية أما مفهوم الأحياء الحضرية المختلفة فهو يعني تصنيف الحي على أنه أدني من المتوسطة المقبول عمرانياً واجتماعيا فمن ناحية البيئة الطبيعية تتميز الأحياء المختلفة تقاوم وتهالك مبانيها وقابليتها للانهيار كما تمتاز بضيق في شوارعها وطرقها وعدم كفاية المرافق بها.

أما الناحية الاجتماعية فينتشر المفهوم التخلف إلى نقص التعليم وضعف الإمكانيات وانتشار ظواهر وسمات لدي السكان مثل الكسل والتواكل.

أما المناطق العشوائية: فهي مناطق ارتجالية عشوائية تماماً بعيدة عن التخطيط العمراني للمدن وتقع هذه المناطق المخالفة للبناء على أطراف المدن بحيث يقوم الفرد ببناء مساكن بدون تخطيط مسبق لمناطق البناء مما يجعل ترك

شوارع رئيسية أمراً نادراً نظراً لارتفاع سعر الأرض وبالتالي تضيق الشوارع الجانبية وتلاصق المباني مباشرة حيث يجعل دخول الشمس إلى بعضها أمراً صعباً ويتم البناء في مناطق بلا مرافق ثم يقوم السكان بعد ذلك بمد المرافق على نفقاتهم الخاصة.

وتعرف المناطق العشوائية على إنها المناطق التي تقام خارج كردون المدينة دون تخطيط أو ترخيص ويقوم بتشييدها القطاع الخاص سواء على أرضه أو أرض الدولة المغتصبة وتقام على أرضي غير مقسمة تقسيما قانونياً مما يجعل المسارات والطرقات ضيقة وتنشر فيها الأزقة والحواري ولا تتوفر فيها المرافق.

كما نجد تعريفها بأنها مناطق حضرية تمتد خلف الحدود الرسمية للمدينة ويقوم سكانها المقيمين فيها بأداء أنشطتهم اليومية في وسط المدينة.

كما تعرف بأنها تلك المناطق التي بناها المهاجرون من الريف إلى المدينة أما عشوائياً وبدون تخطيط وبطرق غير قانونية وسيئة التصميم وسيئة التنفيذ وإما أحياء سكنية أقيمت كمشروعات حكومية لإسكان ذوي الدخل المحدود أو الإسكان الشعبي وتعرضت لتدهور بالتعديلات والتعديات من قبل السكان. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق العشوائية بأنها:

مناطق ذات كثافة سكانية عالية ومساكن متهالكة يقطنها الفقراء المغربين والمهاجرين من الريفيين وتنمو العشوائيات حينما تصبح ظروف المعيشة داخل المساكن مزدحمة وعندما يعجز السكان عن إصلاح منازلهم وتصبح الإقامة بها صعبة ومحفوفة بالمخاطر.

تنشأ بطريقة ارتجالية عشوائية وتحوي مجموعة من العشش والأكواخ والمساكن المتهالكة ولا يتوافر بها الأساليب الصحية ويشيع فيها افتقاد الأمل في التطوير حيث تنشأ بدون تخطيط أو تنظيم مسبق في أماكن غير صالحة للسكن.

تعاني هذه المناطق من ظروف اقتصادية رديئة وتعيش قهرا اجتماعيا وتخلفا ثقافيا ويتفشى بها الانحراف والسلوك الإجرامي ويغلب المهاجرين إليها بعض القيم الاجتماعية السوية خاصة إذا كانت تضم جماعات غير متجانسة ترجع في أصولها إلى بيانات اجتماعية مختلفة تسودها قيم ومعايير متباينة وربما متناقضة.

تظهر بها ظاهرة الأسر التي تقيم في شقق مشتركة مع الغير في صورة استئجار أكثر من أسرة للشقة الواحدة حيث تستأجر الأسرة منها غرفة أو أكثر وينتفع الجميع بمرافق الشقة معا بالتناوب.

يسودها اتجاه سلبي نحو كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية والتعليمية كانخفاض معدلات الترابط الأسري وارتفاع نسبة الطلاق وما يصاحبها من قيم سلبية والاتجاه السلبي نحو قضية تنظيم الأسرة والمشاركة السياسية وقيمة التعليم وكذلك عدم الاستفادة من الخدمات المجتمعية.

يسكن هذا المناطق أفراد من الطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

زيادة انتشار السلوك المنحرف في هذه المناطق مثل الجريمة وانحرا ف الأحداث والبناء وإدمان الخمر وتعاطي المخدرات والاضطراب النفسي والعقلي والانتحار والخروج على القانون وسوء التوافق الأسري.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية في نشأة العشوائيات الحضرية وغيرها في مصر فقد تشكلت في إطار بعدين أساسيين هما:

الأول: ظهور العشوائيات في بعديها الاجتماعي والثقافي لأشخاص وجماعات يعشقون الحياة ويرغبون فيها على أية صورة من الصور باعتبار أن حق الحياة مكفول لهم، وعليهم دون غيرهم أن يخططوا له بقدر ما لديهم من معرفة وحسابات وقيم لحياة فكان السلوك الاجتماعي المتبادل والذي أنتج بدوره أدوارا اجتماعية مقننة.

الثاني: العشوائية في بعدها الرسمي والإداري وحيث كانت عشوائية بمدن والأطراف الحضرية ومناطق الفقر الحضري وان كان لدينا بعض التحفظات على مفهوم الفقر الحضري وعلاقته بالعشوائية لا سيما وأن العشوائية لها مظاهرها الآن ولو بدرجات متفاوتة في ارقي أحياء الغني الحضرية هي السابقة واقعا وتاريخا عن الوجود الرسمي والإداري تخطيطا وتنفيذا ومراقبة فمن المؤكد أن العشوائيات الاجتماعية والثقافية هي التي طمست بطلائها معالم التخطيط الحكومي قبل إن يلمع بريقه ويشع في تلك المناطق فكانت هناك الحجج الواهية في ذلك منها تعود ملكية الأرض التي تم البناء عليها للدولة أم للأفراد المالكين الأولين وإذا كانت مملوكة للدولة فما هي جهة الاختصاص وما بها.

ثانياً) سمات المناطق العشوائية:

تتسم المناطق العشوائية بمجموعة من السمات التى تميزها على غيرها من الأحياء الحضرية، يمكن رصدها كما يلى:

١ -السمات الايكولوجية والعمرانية:

تلعب العوامل الايكولوجية والعمرانية دورا اجتماعياً هاماً في المناطق العشوائية فالشوارع تكاد تكو ن مهدمه بين المساكن وما يوجد هو مجرد ممرات ضيقة تسمح بمرور السكان والتكدس داخل المساكن ظاهرة واضحة في كافة

المناطق العشوائية مما يؤكد أن الخصوصية مباحة وقد أدى الازدحام في المسكن إلى المشاكل والمشاجرات بين الأفراد في الأسر كما أدى إلى علاقات غير سوية وغير أخلاقية بين أبناء الأسرة وضياع النسق القبلي الأخلاقي لإفراد الأسرة بسبب اتقاء الخصوصية وزيادة الإباحية والأمر الذي ينتج عنه مع مرور الوقت اتقاء قدسية؟؟ بين إفراد الأسرة باختلاف أنواعهم وأعمارهم ولا شك أن الحالة السيئة التي توجد عليها شوارع وحواري المناطق العشوائية من حيث انتشار القاذورات والمصارف ومخلفات القمامة والباعة الجاعلين إضافة إلى انعدام أو ضعف شبكات المياه والصرف الصحي وعدم وجود أساليب منظمة لجمع القمامة حيث يتم إلقائها في الخرابات أو في الجبال القريبة يؤدي إلى انخفاض مستوي الطاقة ويهدد الصحة العامة في مقتل. إضافة إلى انتشار الحشرات الطائرة والزاحفة والروائح الكريهة والضوضاء الصاحبة يصيب بصاحب سكني المناطق العشوائية غير ادمي أو أنساني ولا سيما إذا أخذنا في اعتبارنا تدني الظروف السكينة والخدمات.

٢ – السمات السكانية:

لا شك في أن الخصائص السكانية العامة التركيب السكاني لمجتمع ما قد تساعد إلى حد كبير القائمين على رسم السياسات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية في المستقبل ومعرفة الموارد البشرية المتاحة بالمجتمع ولذلك فإن تحديد مدي الاختلاف والتباين في خصائص سكان المناطق العشوائية عن مثيلتها في الجمهورية يساعد على وضع البرامج والحفظ التي تتناسب مع خصائص سكان المناطق العشوائية ويقصد بالسمات السكانية التركيب النوعي والعمري وحجم الأسرة والحالة الزواجية إضافة إلى حركة الهجرة

٣ – السمات الاجتماعية:

أن ارتفاع نسبة الأمية تعد من الظواهر العامة الشائعة الانتشار بالمناطق العشوائية المختلفة كما أن فئة الذين يقرءون ويكتبون قلية ويكاد يقوم بين سكان هذه المناطق من هو حاصل على شهادات متوسطة كما لا يوجد بينهم للحاصلين على شهادات جامعية إلا القليل وعلي ذلك فسكان هذه المنطقة بصفة عامة هم من ذوي المستويات التعليمية المتدينة وتسودهم الأمية ولذلك يعاني معظمهم يعاني من البطالة ويعمل اغلبهم باعة جائلين أو في أعمال بسيطة وتافهة أو في أنشطة غير مستقر.

تقتصر بشدة إلى مختلف الخدمات التعليمية كما تعاني من نقص حاد في الخدمات الصحية والثقافية والرياضية واغلب الأمر بعض الأسر يقضون أوقات فراغهم في الجلوس على المقاهي أو في الطرقات والشوارع المجاورة.

المسكن عند قاطني المناطق العشوائية هو مجرد مأوى للنوم يذهب إليه الفرد متثاقلاً وينتهز أول فرصة للفرار منه.

ضيق شبكة العلاقات الاجتماعية والشخصية بين قاطني المناطق العشوائية أو بين بعضهم البعض وبينهم أيضا وبين الآخرين منهم على حد تعبير عالمة الانثروبولوجيا البريطانية "اليزابث بوت" يعيشون في ظل شبكة علاقات اجتماعية محكمة وصفته على عكس سكان أهل الحصر الذين لم يرموا من الريف والذي يقطنون الإحياء الراقية من المدينة فهم على العكس يعيشون في ظل شبكة علاقات اجتماعية تتسم بأنها واسعة وفضفاضة.

السلبية وعدم الاستعداد للمشاركة والمعاونة في مجال تنمية المستوي العالي هي سمة بارزة في مكان العشوائيات لا علاقة لهم على أنفسهم وشعورهم بالمرارة بقاء خدماتهم لذلك فهم يبدون عدم تقلبهم لأعمال تطوعية لخدمة بيئتهم متعللين بكبر السن أو المرض أو عدم وجود وقت فراغ لديهم أو لأن ذلك من

واجب الحكومة في المقام الأول وقد يكون شعور المرارة الذي أشرنا إليه من قبل هو الذي يفسر سلبيتهم بقاه عملية المشاركة والمعاونة

ولا شك أن نظرة الإنسان إلى حاضرة ثقافة الفقر ليعبر به عن ثقافة فرعية تشمل على مجموعة من السمات بتميز بها الفقراء والتي تخلد الفقر وتنقله من جيل إلى أخر عبر الأسرة بحيث يكون للفقراء أنساق من القيم والممارسات المصاحبة لفقرهم والتي تميزهم عن غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى.

يعمل سكان المناطق العشوائية بأعمال متدنية سواء في قطاع الخدمات أو مساعدي تربية – الخ أو قطاع التشييد والبناء كفعلة وعتاليين.. الخ كما تقل بينهم نسبة العاملين بالمهن الفنية ويعمل كثير منهم في مهن مؤقتة وموسمية لجماعة جائلين مثلاً.

إن رب الأسرة في المناطق يعتبر هو العائل الوحيد لها وهذا هو في الغالب الأعم وان كانت هناك نسبة من الأسر يساهم أفرادها مع أرباب أسرهم في تحقيق دخل الأسرة. إن أغلب الأسر في هذه المناطق تنفق كل دخلها أو معظمه على ضرورات الحياة الأساسية من طعام وشراب وملبس وعلاج أما مصاريف التعليم والترويح والتثقيف فتكاد تكون هامشية للغاية أو لا توجد أصلا عند معظم الأسر وأثاث المساكن من نوع درئ.

كما أن انخفاض دخل أرباب الأسر يعكس مدى فقرهم ولا شك أن الأساس المادي يعتبر محورا جوهريا في تحديد حياة الأفراد وتشكيل مكانتهم الاجتماعية وفي رسم سلوكياتهم ومدى تمكنهم من تحقيق متطلباتهم الضرورية.

ثالثاً) عوامل ظهور المناطق العشوائية:

تتعدد العوامل التي تؤدي إلى ظهور المناطق العشوائية بالمدن في الدول النامية والتي من أهمها الزيادة السكانية والهجرة خاصة الداخلية وسوف تناقش هذين العالمين بنوع من التعيير والتحليل لتوضح أثراهما في ظهور ونشأة المناطق العشوائية وهي:-

1- الزيادة السكانية:

تؤدي الزيادة السكانية غير المنتظمة في الدول النامية إلى كارثة محققة وتتمثل في العديد من الآثار السلبية التي تلحق بهذه المجتمعات ونحن هنا بصدد مناقشة ظاهرة العشوائيات كنتاج سلبي لهذه الزيادة خاصة في المناطق الحضرية في العالم النامي ولقد كشف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة في سبتمبر 1994 م إن عدد سكان العالم قد بلغ 5.6مليار نسمة وفي القرن المقبل سيراوح عدد السكان بنسبة 7.9 مليار نسمه للتقدير المتوسط و 11.9 مليار للتقدير المرتفع كما أشارت إحصائيات أخرى إلى أن نسبة 40% من سكان العالم يقطنون المدن وبحلول عام 2000م سوف تصل هذه النسبة إلى ما يربوا على النصف (50% من جملة السكان) ويعتبر بهذا حصارات إلى الزيادة السكانية الرهيبة التي يعاني منها العالم وعدم قدرة الدول على استيعاب هذه الزيادة المفرطة مستقبلي وخاصة في المناطق الحضرية وما ينتج عنها من مشكلات تتعلق بالنمو الحضري غير المخطط في ظل هذه الزيادة السكانية الحضرية الرهيبة وبالتحديد في الدول النامية وتؤكد هذه الإحصائيات إن عدد سكان الحضر في العالم الثالث في تزايد مستمر حيث يعاني من مشكلة الزيادة السكانية وما يترتب عليها من مشكلات تتعلق بالسكان والمبينة والمناطق العشوائية بالمدن هناك وهذه المشكلة يعاني منها العالم العربي ففي عام 1980م

كان تعداد السكان قرابة 175 مليون نسمة وما يقرب من نسبة 46% من جملة هذا العدد أقاموا في مدن يزيد عددها عن 20 ألف مدينة يسكنها أكثر من 81 مليون وعلي حيث يتزايد عدد سكان العالم العربي بمعدل 30% يتزايد عدد سكان الحضر هناك بمعدل ضعفين ونتاجا للإحصاءات السابقة فإن هذه الزيادة الرهيبة في معدل سكان الحضر تؤدي إلى عدم قدرة المدن على استيعاب سكانها بالإضافة إلى المهاجرين إليها وبالتالي فإن هذه الزيادة تؤدي إلى ظهور ضغط سكانيا من داخل المدينة إلى خارجها حيث يتزايد الامتداد العمراني للمدينة والذي ينتج عنه انتشار المناطق العشوائية في المدن كما قد يؤدي تضخم المدينة وازدياد حجمها إلى احتمال اقترابها من المناطق الريفية المجاورة لها فتضم إليها هي وسكانها ذوي الأصل الريفي بكل أنشطتهم وتعتبر المناطق العشوائية كنتاج لهذا الالتقاء.

2- الهجرة الداخلية:

تعبر الهجرة عن حركة السكان من منطقة جغرافية مسكونة إلى منطقة جغرافية أخرى والهجرة نوعان هجرة خارجية وهجرة داخلية ونحن هنا بصدد مناقشة الهجرة الداخلية وأثرها في ظهور المناطق العشوائية في المدن.

حيث يمثل السكان المهاجرون من الريف إلى المدن الدعامة الرئيسية للظاهرة التي يطلق عليها ترييف المدينة ومن خلالها تخلفه أشكال حضرية عديدة وتكاد تنفرد البلدان المتخلفة بهذه الظاهرة إذ أن حركة الهجرة بها من المناطق الريفية إلى الحضرية تتم بصورة مذهلة لتميز المناطق الحضرية وخارج المدن الكبرى هناك بتسهيلات أفضل من المناطق الريفية حيث يتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والتدريسية خاصة لأبناء المهاجرين بالإضافة إلى توافر المياه النفسية والخدمات وتوافر خبراء الرعاية الصحية وحيث تحل

الكهرباء محل مصابيح الكيروسين حتى إذ لم تتوافر فرص عمالة منتظمة بالمدينة فإن المناخ الاجتماعي يسمح بالانخراط في جيوش المهن الطفيلية البسيطة التي لا تحتاج إلى ادني قدر من المهارة وتعاني المدن المصرية وخاصة الكبرى منها من هذه الظاهرة بوضوح إذ أن نسبة ليست بالقليلة قد وفدت مباشرة من الريف سعيا وراء العمل والإقامة الدائمة.

رابعاً) التحضر المتزايد وانتشار العشوائيات:

إذا كان الفقر الحضري في الوسط الحضري يعني العجز عن توفير الحاجات الأساسية يشمل في العالم الثلث 200 مليون شخص إن امتداد الأكواخ ومدن الصفيح يشمل ثلث السكان الحضريين في الدول النامية بل إن هناك متوسط يضم حالات شديدة الاختلاف ونسبا مئوية ترتفع أحيانا إلى اعلي من هذه النسبة بكثير فهي تصل في أكثر إلى 6% وفي اديس ابابا إلى 8% وتشير الدلائل فوق ذلك إلى أن الأمور سوف تزداد سوءا.

إن الأمور سوف تزداد سوءا خاصة مع معدلات النمو المتزايد للسكان المؤقت الذي تصل فيه معدلات النمو السكاني في الدول النامية إلى نسب تتراوح بين 2.5% – 3% سنويا فإن هذه النسب تعد عالية خاصة وان بعض الدول الأوربية مثل ألمانيا وقريبا فرنسا تتجه معدلات النمو فيها إلى ما يشير إلى نقص في أحجام السكان وتصل معدلات النمو الحضري السنوي حاليا إلى ضعف معدلات النمو السكاني في العالم الثالث أي بنسبة 5% سنويا هذا في الوقت الذي يصل فيه نمو الأكواخ ومدن الصفيح والتجمعات غير الشرعية إلى 10%: 12% أي ضعف معدل النمو الحضري الذي هو بدوره ضعف معدل

النمو السكاني الاجتماعي بل ان نسب نمو مدن الصفيح يصل في بعض الحالات إلى 15% – 20% سنويا وهذا فإن السلطات الحكومية والمحلية تعجز أن تلاحق هذا النمو السريع في ظواهر الفقر الحضري ويتفق المختصون على انه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة في خلال السنوات القادمة فإن نسبة الثلث التي يمثلها الآن السكان الهامشيون سوف تصل إلى النصف أو إلى الثلثين من إجمالي سكان الحضر.

التحضر والانتشار الفجائي للأحياء العشوائية:

إن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هي (الغزو الفجائي) التي أدت مثلا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينيات التي تكون أحياء الباريادا [illegible] حول ليما والتي استقي منها جونتورنر أفكاره عن مفاهيم البناء بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية في حركة البناء عن طريق دراسة ظواهر الغزو هذه وفق تجارب عملية اعد لها أحيانا بعض طلبة العمارة والمهندسون ليصلوا من خلالها إلى تصور دقيق لمساحات القطع السكنية ومخططات الشوارع والمعالم الرئيسية التي تتكون منها خطة هذه الأحياء العشوائية وتم ذلك عن طريق اختيار مسبق لمنطقة تقع في وسط الأراضي الحكومية تركت خالية ومن ثم بدا الغزو بالطبع أثناء الليل تفاديا للتعرض لمقاومة القوي الرسمية أثناء النهار وحيث إن السر ظل محتفظا به حتى اللحظة الأخيرة فإن سكان الأحياء المجاورة كانوا يفاجئون في الصباح المبكر بمئات من الأشخاص يقيمون على أرض كانت خالية في الأمس وحاولت كل أسرة جاءت إلى هذه المنطقة أن تحدد المساحة التي سوف تقيم عليها وذلك بعمل سياج صغير وتكونت النواة السكنية التي أقام عليها هؤلاء

الغزاة من 50 – 100 أسرة ولكنها كبرت بسرعة ولم يصبح أمام قوات الشرطة لكي تحقق أخلاء هذه المنطقة مرة أخرى إلى الخوض في معركة دموية.

ولكن لأسباب واقعية وسياسية اضطرت السلطات إلى أن تترك الأمور على حالها وان تتنحى أمام الأمر الواقع وفي عام 1956 اعترف القانون في بيرو الخاص بالمنشأت الهامشية والذي طبق فيها بعد بلدان أخرى بشرعية هذه المساكن والتي أقيمت بوضع اليد وتلي هذا القانون تشريع أخر سنة 1961 يقضى بإعادة تخطيط وتنظيم الأحياء العشوائية القديمة وفي عام 1966 شيدت أربع تجمعات جديدة احتوت على 300.000 ساكن بنتها الحكومة لتستوعب سكان أحياء الباریاد القديمة وأصبح هؤلاء سكان الأحياء المخططة وحيث أن جون تونر كان لديه أحساس بما سوف يستجد في المستقبل فقد أصبحت طريقة الغزو التي اشرنا إليها حلا تقليديا من الحلول المستقبلية التي أطلق عليها فيما بعد البناء بالجهود الذاتية المعانة والواقع أن النمط العشوائي من المساكن حول ذلك أدى إلى مزيد من الخبرات المهنية لدي المتخصصين فلم يصبح البناء مجرد علاقة بين خبير وعميل بل أصبح أيضا حاجة يعبر عنها بطريقة جماعية وتتلقى المساعدات الفنية كما أدى هذا إلى مزيد من التوجيه والإرشاد إلى الكيفية التي ينبغي على فاعل الخير ن يوجهوا بها جهودهم.

فقد توصل المهندس كاندليس أحد تلاميذ الأستاذ لوكوربوزينة إلى نفس النتيجة من خلال إنجازاته لمشاريع المجمعات السكنية الكثيرة في فرنسا وفي العالم الثالث والذي يحكي عن تجربته الذاتية كشاهد على واحدة من عمليات الغزو فقد استدعته الأمم المتحدة كخبير لدراسة أوضاع الأسر محدودة الدخل فيها وبصياغة مقترحاته بشأنهم فأقام بعض الوقت في العاصمة ولكنه سرعان ما

قفل راجعا إذ إصابة اليأس حينما كشفت حساباته عن أن ارخص زنزانة سكنية تصل فوق الطاقة المالية لهذه الأسر الفقيرة وسرعان ما اتصل به احد أصدقائه في الصباح ليبلغه أن غزوا جديدا قد حدث في الليلة الماضية فعاد كاندليس مسرعا إلى المكان فشاهد أن خطة بسيطة من المربعات قد رسمت وان كل أسرة تحتل المربع الذي سوف تقيم عليه ويقوم بعض الأفراد بتجهيز القطعة السكنية بينما يحمل الآخرون الحقائب والمتاع كما شاهد نشاطا وحيوية لم يرها من قبل في أي موقع عمل شارك فيه.

وكتب كاندليس تقرير الذي رفعه للأمم المتحدة وضمنه الانطباع الذي تكون لديه وهو أن هؤلاء السكان الفقراء يعرفون أفضل منه الحلول التي تناسبهم وتأكد لديه هذا الانطباع حيثما شاهد أن أحياء الباريادا تسوء أحوالها مرة أخرى في كل مرة يفتقد فيها لإسكان المساعدات الفنية والمهنية ويصدق ما حدث في بلدان أخرى من العالم الثالث وان كانت اقل تطرفا ففي حالة المدن المغربية أدى تشبع المدينة القديمة بالسكان إلى ظهور مستعمرات وضع اليد في المناطق الهامشية الحضرية. فإذا أضفنا إلى نسبة 25% من سكان مدن الصفيح في المغرب بنسبة 25% أخرى تمثل السكان الذين يتكدسون في المساكن السيئة في المدن القديمة فسوف نلاحظ إن نصف السكان الحضريين يعيشون في ظروف سكنية سيئة وحتى عام 1970 كانت المدينة القديمة في فأس تمتص العدد الزائد من السكان والوافدين الجدد فانتهى الأمر إلى تكدس شديد وبدأت مدن الصفيح الأولي ظهر على أطراف المدينة القديمة ثم زادت إعداد واضعي اليد بمعدلات سريعة جدا حيث كانوا لا يزيدون على 15 ألفا عام 1972 فأصبحوا 30 ألفا عام 1977 وفي عام 1979 بلغ في المدينة القديمة 250 ألف نسمة بالإضافة إلى 80 ألفا في المدينة الجديدة و 70 ألفا في حي ايكوشار و 45 ألفا في مدن

الصفيح الهامشية وعلي النقيض من الفرد العنيف فيما حدث الغزو هنا بطريقة هادئة أشبه بانتقال النحل من خلية لبناء خلية أخرى وهي سمة من سمات نمو المدن الغربية.

ويختلف حجم مدن الصفيح في فأس من مدينة لأخرى حيث يتراوح السكان بين 2500 – 3000 نسمة في كل مدينة وأقدم هذه المدن تاريخا هي دوار الصياقة التي يصل سكانها إلى 4000 نسمة ولكن صهريج القناوة التي كان تضم 2800 نسمة عام 1976وصلت إلى 15 ألف نسمة 1979 أي تضاعف سكانها خمس مرات في 3 سنوات هذا بالإضافة إلى الدواوير التي تأسست على أطراف المدينة فوسط المحاجر حيث أخطار الانهيارات والسيول وحيث توجد مساحات من الأرض المقسمة عشوائيا عام 1979 جنوب المدينة.

ولا تبني المساكن هنا من مواد مجمعة دائما بل هناك مساكن ثابتة مبنية بالجهود الذاتية ويصل ارتفاعها أحيانا إلى طابقين أو ثلاثة لكنها لا تعاني فقط من الزيادة السكانية المفرطة بل أيضا من المشاكل الأمنية ويعمل 70% من أرباب الأسر في مدن الصفيح هذه في المدينة القديمة.

مما يؤكد أهمية القطاع غير المخطط في امتصاص اليد العاملة وتتمثل المشكلة الأساسية في مدن الصفيح التي نمت إلى الغرب من فاس حيث أنها قد نشأت فوق منطقة يحرم فوقها البناء حماية لنظافة الماء الباطني غير إن خزانات الفضلات والمياه الزائدة عن الحاجة تؤدي إلى تلويث المياه التي تغذي مدينة فاس مما يهدد كل مكان بالمدينة.

كما أنها تقع بالقرب من منابع نهر وادي فآس وتؤدي إلى تلويث مياهه التي تعتبر المصدر الرئيسي الذي يغذي مدينة فآس بالمياه. وهناك ثلاثة مجموعات من الإجراءات التي اتخذتها السلطات على المدى الطويل لمعالجة المشكلة أو لها

توجيه امتداد المدينة نحو الشرق حيث لا توجد مخاطر التلوث تلك ثم خفض مبلغ 80 مليون درهم لكل مدينة صفيح لتطويرها في المدن المتوسط ثم تهجير السكان من دوار المكتح في المدى القصير من شمال شرق المدينة حيث أن الانهيارات قد أدت إلى قتل عدد كبير من البشر في عام 1978 ويعتبر مستعمرات واضعي اليد في دهلي المعروفة مثلا أخر على تنوع الطريقة التي تنمو بها الأحياء الشعبية.

ففي عام 1972 كانت هناك من بين السكان الذين يبلغون 1.4 مليون نسمة بنسبة 39% من السكان يعيشون في مساكن سيئة وكانت القطع السكانية التي وصل عددها إلى 1373 قطعة تضم سكانا بين 100 إلى 20000 نسمة ووصل الآن إلى 700000 نسمة وعلي النقيض من الغموض الذي يتصل بسلوك الطبقات القيادية فإن التحليل المسهب لسلوك السكان غير الشرعيين في سبيل التكيف مع بيئتهم الحضرية يعطي عنهم تصورا أكثر دقة ورغم أن هذا السلوك الذي يهدف برنامج الإسكان الاجتماعي إلا انه يظل خارج القدرة المالية 60% من سكان المدن في البلدان النامية.

ومن نقد في احد أحياء الباريلداس في ليما الذي كان يضم 12 ألف نسمة في عام 1965 أوضح جور دان أن السكان غير الشرعيين يبنون مساكنهم وفق الطريقة التي يسميها المعماريون السكن التطوري.

وتتمثل في نواة سكنية أصلية تزيد مساحتها حينما تكبر الأسرة وحينما يسمح الدخل بشراء مواد بناء تكميلية ومن تحليل لست وحدات سكنية في هذا الحي اكتشفت انه بعد 20 عام من البناء والتحسين المتتابع أمكن أنجاز مسكن من طابقين يضم مسطحا سكينا يبلغ 2000 قدم مربع دون الاستعانة بأي معونة مالية خارجية وبتكاليف تقل بنسبة مرتين عن تلك التي كان من المفروض أنها

تبذلها الحكومة في سبيل أنجاز نفس المسطح السكني وفق برنامج الإسكان الاجتماعي ويمكن ان نقارن بين تكلفة المسكن في حي الباريارس ومسكن مقابل ضمن المشروع الحكومي كالآتي:-

في مسكن الباريادا: ادخار (50%) + عمل غير خاضع للتامين (15% + مواد بناء 35%).

في المسكن الاجتماعي: اقتراض (30%) + تكاليف إدارة مشروع (15%) + عمل يشمل التامين (23%) + مواد بناء (32%).

التحضر المتزايد وتضخم الأحياء العشوائية:

إذا كانت المنطقة السيئة ومدن الصفيح تضم الآن 3/1 السكان الحضريين وإذا كان نموها يسير بمعدلات تصل إلى ضعف سرعة نمو المركب الحضري فانه من الصعب مع ذلك أن نفرق على وجه الدقة عدد الأسر التي تعيش في المساكن السيئة.

فالواقع إن هذه الظاهرة تتصف بالعشوائية والغموض ومن متخصص لأخر فهل يوجد فعلا كما توضح الإحصائيات 30 – 40 % من مساكن كاراكاس عبارة عن أكواخ وهل يوجد 35 – 40% من مساكن بومباي في حالة سيئة للغاية على أي حال يعتبر المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه من ناحية الأرقام هو مركز الإسكان القديم التابع للأمم المتحدة الذي نشر معلماته في 1971.

ولكي تحصل على الأرقام الخاصة بهذه الظاهرة عام 1980 فقد يكفي أن تزيد الأرقام المطلقة الخاصة بأجمالي السكان والسكان الحضريين وفق معامل معين ولكن النسب المئوية تصور الموقف الحالي وتظل صالحة لقياس مدي اتساع الظاهرة. ويشير الجدول إلى إطار خطورة الأرقام الخاصة بمدن الصفيح

والي خطورة المعدلات على مدي السنين على الرغم من أن الأرقام والمعدلات المنشورة اقل دائما بما هو موجود في الواقع تبعا للنمو الغامض لهذه الظاهرة ولان الحكومات تميل عن عمد أو دون عمد إلى تقليل الأرقام الواقعية كسبا الرأي العام والمزيد من المعونات الدولية من اجل التنمية التي لا تزيد ألا إذا أثبتت السلطات التي قامت بعمل ايجابي خلال الفترة التخطيطية السابقة.

وأخيرا لان المجتمعات كالأفراد تميل عادة إلى إعطاء صورة منمقة عن واقعها ويختلف الأمر بالطبع إذا قامت فرق دولية من الباحثين بجمع البيانات من الميدان مباشرة.

ورغم أن البلدان النامية التي تتبع الخط الشيوعي تفرض في معظم الأحيان خطرا على المعلومات التي تخرج منها فإن الحقيقة تأخذ دائما طريقها إلى النور.

خامساً) الفقر والاتجاه نحو الإسكان العشوائي:

برز اهتمام معاصر من جانب الهيئات الدولية المانحة للمعونات بدراسة ظاهرة الفقر في الدول النامية ومدى استفادة هذه الدول من المشروعات التي تستهدف أساسا الطبقات الفقيرة في المجتمعات النامية وتركز كبرى الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والوكالات الدولية المتخصصة معظم نشاطها الآن على تحسين ظروف البيئات الفقيرة ودفعها إلى الخروج من دائرة الفقر المزمنة.

ويرجع الاهتمام بظاهرة الفقر إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية في إن واحد فتركز المكاسب في الفئات الغنية قد يؤدي إلى أنماط استهلاكية استفزازية لا تشجع الادخار والاستثمار كما إن بقاء دائرة الفقر واتساعها قد يفجر صراعات طبقية لا تحمد عقباها بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الشعور

بالحرمان وما قد ينتج عنها من صراعات سياسية كثيرا ما يأخذ شكلها ألوانا من العنف والإرهاب ولهذا كان ومازال البعد الاجتماعي من أهم السمات التي تستهدفها عملية التنمية.

ولهذه الأسباب حظيت مشكلة تحديد الفئات المستهدفة وأهمها الفئات الفقيرة بالاهتمام الأكبر من جانب الحكومات والهيئات الدولية بحيث أصبحت تمتص الجزء الأعظم من المخصصات الموجهة للتنمية ومازالت مشكلة تحديد درجات الفقر وقياسها تمثل التحدي الرئيسي لتوجيه موارد التنمية خاصة في المجتمعات النامية التي لا يتوافر فيها قدر كبير من البيانات والمعلومات عن توزيع الدخل طبقيا وجغرافيا.

ونظرا لاتساع قاعدة الفقر الريفي والحضري على حد سواء وتباين درجات الفقر فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى تحديد أدق درجات الفقر لتشمل ما يعرف باسم أفقر الفقراء ونتيجة لكل هذا فقد أضحى البعد الاجتماعي يحظى ببعض الاهتمام في الخطة الخمسية الأخيرة في مصر كما يعكسه مثلا أنشاء الصندوق الاجتماعي وسياسات الدعم التي تشمل الخبز وغيره من السلع والخدمات الضرورية كالتعليم والصحة ويوجه جزء هام منها بشكل غير مباشر نتيجة لعدم توافر الطر الإحصائية للفقراء وبالذات لأفقر الفقراء مما أدى إلى تسرب الدعم لبعض الفئات التي لا تستحقه ومن الخطأ مستقبلا ترك مكاسب عملية التنمية لتوزيع عشوائيا على مختلف فئات المجتمع وبديهي لن يتيسر التحول إلى الدعم المباشر إلا من خلال مؤشرات دقيقة لحالات الفقر وخصوصا الفئات الأكثر فقرا. ولعل الفقر هو احد الأسباب الجوهرية لظهور مشكلة الإسكان العشوائي إلى السطح في المدن الكبرى مثل مدينة القاهرة وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام من جانب المتخصصين في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا بأقسام الاجتماع في

مصر وكان قسم الاجتماع بآداب القاهرة رائدا في هذا المجال حينما درس هذه المشكلة ونوه عن خطورتها في أواخر السبعينات وأوائل الثمنيانات وحينما قام بدراسة رائدة عن مجتمع سكان المقابر هذا من ناحية اهتمام الاجتماعين باستشراف خطورة هذه المشكلة بصورة مبكرة نسبيا.

أما على المستوى الرسمي فإن المناطق العشوائية أصبحت تعتبر من أهم موضوعات الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة كما سنبين ذلك تفصيلا من حديثنا عن أهمية دراسة موضوع المناطق العشوائية.

سادساً) العشوائيات وثقافة الفقر:

ابتكر أوسكار لويس مفهوم ثقافة الفقر في التراث الانثروبولوجي لتحليل الشخصيات والرموز والعلاقات الاجتماعية بين الفقراء في مجتمعات متنوعة قروية وأحياء حضرية متخلفة وأشار إلى ان المجتمعات التي تظهر فيها هذه الثقافة تتميز بمجموعة ضخمة من السمات والخصائص منها على سبيل المثال: الاقتصاد النقدي والعمالة المأجورة والمعدلات المرتفعة للبطالة والعمالة الهامشية غير الماهرة والأجور المنخفضة.. الخ كما تتميز ثقافة هؤلاء أيضا بالافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن والسكن في مناطق خاصة ذات سمات ايكولوجية متخلفة وارتفاع معدلات الوفيات وكثيرة اللجوء إلى العنف وانتشار الشك في الحكومة واعتبارها غير وثيقة الصلة باحتياجاتهم وعدم وجود المدخرات وفقدان الألفاظ الجنسية لصفة الفاحشة واعتبارها جزءا جوهريا لنمط الحياة اليومية.... الخ وتظهر هذه الثقافة لتكيف هؤلاء الفقراء في مواجهة الوضع الهامشي الذي يعيشون فيه ولا ينطبق مفهوم ثقافة الفقر على بعض المجتمعات التي تتميز حياة الفقراء فيها بالتنظيم وهذه الثقافة هي استجابة للظروف البنائية الاجتماعية والاقتصادية هدفها تحقيق التوازن مع ظروف الفقر السائدة.

ومما لا شك فيه انه رغم انطباق بعض هذه السمات على سكان المناطق العشوائية في مدينة القاهرة كما لاحظ بعض الباحثين إلا أن هذه النظرية تعاني من بعض أوجه القصور الواضحة التي تناولها عدد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا حيث أن أحوال الفقراء لا يمكن إرجاعها علي وجود ثقافة الفقر الملازمة للفقراء بقدر إمكانية إرجاعها إلى النظم التي يعيش في ظلها الفقراء وتؤدي إلى فقرهم مثل سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى أن معظم ملامح الفقر يمكن تصنيفها كظروف موقفية للفقر للشرائح الدنيا التي تحيا بسلوك وقيم الفقراء بدلا من تناولها كجزء جوهري لثقافة ما.

كما أن الفقراء يمكن أن يتميزوا بنطاق واسع من القيم بالمقارنة بالآخرين من الطبقة الوسطي وهو ما أشار إليه هيمامان رودمان بالقيم المطاطة للطبقة الدنيا فالطبقة يمكن أن تنمي بما يسمي (التمدد القيمي) أما النقد الخطير لهذه النظرة فهو أن ثقافة الفقر كأسلوب حياة تحجب عدم الاهتمام بالتحليل البنائي والاكتفاء بتقديم وصف لحياة الفقراء يوحي بان ثقافة الفقر وليس الفقر هو بؤرة المشكلة وهذا غير صحيح تماما لان الفقر بطبيعة الحالي هو لب المشكلة برمتها ومن المحتم أن تنهب مكاسب التنمية للفقراء أساسا تحقيقا للرفاهية الاجتماعية للفئات الفقيرة المحرومة عبر الزمن ودفعها إلى الخروج من دائرة الفقر المزمنة وعلي أي حال فإن ثقافة الفقر مهما تعددت وصفاتها بين العلماء فهي تشير إلى أنسب للتكيف يتجه إليه الفقراء للتعايش مع الفقر وبناء عقلاني وميكانزمات دفاعية بدونها لا يستطيع الفقراء البقاء.

سابعاً) أنماط الإسكان العشوائي:

يوجد عدد من أنماط الإسكان الرث بمدينة القاهرة وتشيع في أحياء متفرقة من المجتمع المصري بأكمله وهذه الأنماط عبارة عن جيوب فقيرة نشأت كنتيجة لظاهرة النمو العشوائي والتضخم الحضري الذي يمكن أن تعرفه بأنه الموقع الذي يعيش فيه نسبة من سكان بلدا ما في أماكن حضرية بما يفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن بحيث تأوي هذه المناطق الحضرية جموعا من السكان أضخم بكثير مما تسمح به الخدمات والتسهيلات والمرافق وفرص العمالة المتاحة.

ويرتبط بمفهوم التضخم الحضري ما اصطلح "جير الدبريز " على تسميته بالتحضر الحدي وهو التحضر الذي لا يتوافر فيه للمواطن العادي سوى الضرورات فقط عند حد الكاف وقد لا تكتمل أحيانا هذه الضرورات اللازمة في البيئة الحضرية.

وتؤكد دراسات عديدة أجريت على المجتمع المصري انه يعاني من أزمة إسكان بالغة تستعصي على الحلول السريعة وترتبط بظاهرة التضخم الحضري من خلال الزيادة المطردة في حجم السكان مع فشل سياسات تنظيم الأسرة من ناحية والنجاح النسبي للسياسات السيطرة على معدل وفيات الرضع من ناحية أخرى مما أدى إلى عدم وفاء الوحدات السكانية المتاحة لاحتياجات الأفراد الداخلية من الريف إلى الحضر مما أدى إلى تزايد الطلب على مساكن كافية لسكان القاهرة بصفة خاصة والارتفاع الرهيب في أسعار الحصول على المساكن التي تفوق قدرة السكان الاقتصادية.

وقد أدى ذلك إلى استيطان السكان في بعض المناطق الخارجية عن كردون المدينة لضمان انخفاض سعر الأرض والبعد عن ا لسيطرة الرسمية للدولة على

هذه المناطق ومع هذا التوسع العمراني تبدأ كارثة العمران العشوائي وغيرة من أنماط الإسكان الرث ومظاهر التحضر الحدي ومن أهم الأنماط:

سكني العشش من الصفيح والخشب والصاج أو الطين أو الأقمشة البالية بحيث تأخذ شكل التجمعات المتلاصقة في مكان واحد وأشهر هذه التجمعات بمدينة القاهرة الموجودة بالشرابية وحي الجمالية وتسمي ملاعب.

سكني المقابر وهي من الظواهر التي تنفرد بها مدينة القاهرة مثلما موجودة في هضبة تلال المقطم وامتدادها.

سكني مناطق جمع القمامة و أبرزها نشأة ناصر وطره وعين الصيرة وحلوان وترتبط بعملية جمع القمامة ونقلها والتخلص منها وتربية الخنازير كنشاط تجاري واقتصادي.

إسكان الشرك وتنتشر في أحياء مدينة القاهرة القديمة منها والحديثة.

الإسكان العشوائي وينتشر في أطراف مدينة القاهرة حيث يقوم الأفراد ببناء المساكن دون تخطيط أو تصريح رسمي بذلك وبالتالي تكون الشوارع ضيقة والمساكن متلاصقة بشكل ملحوظ وعادة ما تكون هذه المساكن خارج كردون المدينة ويتم الحصول عليها أما عن طريق وضع اليد أو عن طريق شرائها من واضعي اليد ومن أشهر هذه المناطق في مدينة القاهرة المطرية ومنشاة ناصر والهجانة وتلال زينهم والبساتين وطره وشبر الخيمة.

النمط الأخير من العشوائيات يرتبط بالأثرياء وأصحاب النفوذ والحظوة لدي الكبار من المسئولين وهذا النمط قد يقع في قلب المدينة وقلب الأحياء الراقية أو في مكان حديقة ما، أو مكان ما خارج منافذ المدينة ويكون بطبيعة الحال خارج خطة الدولة؛ لذلك تمتنع الحكومة إدخال شبكات المياه والكهرباء في البداية ولكن

تحت ضغط الأثرياء وأصحاب النفوذ والخطوة يتم تنفيذ ذلك فيما بعد كما أن من أمثلة هذا النمط أيضا تلك العشوائيات التي يقيمها الأثرياء في حي بين السرايات في القاهرة والقصور الفاخرة التي تقام في العجمي والساحل الشمالي بدون شوارع أو مرافق وبطبيعة الحال فهذا النمط من العشوائيات ليس له صلة البتة بالفقر ومقاومته وإنما الإسكان السابقة خلوها من المرافق والخدمات العامة مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الأساسية مثل العلاج والتغذية والترويج وبالتالي يعتمد سكان هذه المناطق على أنفسهم لتأسيس بدائل رديئة ومتدنية للبناء التحتي والخدمات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية.

والواقع أن المناطق العشوائية ما هي إلا مناطق مختلفة ويطلق عليها بعض العلماء مصيدة الفقر حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي فهي حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية من فقر واغتراب وجرائم عدم تكييف سكنها المهاجرون من المناطق الريفية ويوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين.

ويستخدم الدارسون مسميات عديدة عند دراستهم للمناطق العشوائية ولعل من المسميات أكثر استخداما حتى الآن هو مصطلح أحياء أو مناطق واضعي اليد ويشير هذا المصطلح إلى المناطق السكانية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أرض فضاء مملوكة للدولة وعادة ما توجد على أطراف المدن في العالم الثالث والصورة العامة لهذه المناطق أنها مناطق متخلفة تتسم بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع ونقص كبير أو حرمان من المرافق الحضرية والخدمات كما لا يتمتع ساكن هذه المناطق بأي سند قانوني للملكية إيجار هذه المساكن ويرجع ظهور

أحياء واضعي اليد في مصر إلى الماضي حيث حرصت كثير من الجماعات القرابة أو المهنية وكذا الأفراد العاديون على الاستيلاء على قطع من الأراضي الفضاء المتميزة أو ذات النفع العام لهذه الجماعات والأفراد ولذا تكرر حدوث هذا الأمر في كثير من المدن والمراكز الحضرية وكذا بعض المناطق الريفية وغيرها القائمة في مصر وذلك في غياب يقظة الدولة ومسئوليتها ولا شك إن ظهور هذه الأحياء أو المناطق في أول الأمر لم يثير الحكومة أو الرأي العام في مصر لهذا وجدت هذه الظاهرة مجالا طبيعيا للزيادة والانتشار.

وتنتشر اليوم أحياء واضعي اليد في كافة محافظات مصر سواء في المدن أو الريف ويتزايد وجودها بشكل مكثف في نطاق العاصمة بصفة خاصة وقد تضافرت عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية أدت إلى زيادة حدة ظاهرة أحياء واضعي اليد بمدينة القاهرة أهمها:

استمرار الهجرات الريفية إلى مدن الجمهورية خاصة مدينة القاهرة.

تهدم كثير من المنازل والمساكن القديمة التي كانت موجودة من قبل في القاهرة القديمة.

غلاء وارتفاع مستويات قيمة إيجار المساكن الشهرية بل انعدام وجود مساكن معدة أصلا لاستئجار خاصة داخل مدينة القاهرة.

ارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء سواء داخل القاهرة أو خارجها.

رغبة كثير من واضعي اليد في الاستمتاع بوجود مساكن لهم دون أن يدفعوا شيئا وذلك في غياب رقابة الدولة.

رغبة كثير من واضعي اليد في السكن بالقرب من المناطق السكنية التي يقطنها أقاربهم وخاصة في المناطق الشعبية والمتخلفة.

قلة إنشاء المشروعات السكنية الشعبية التي كان المجتمع المصري قد شهدها بكثرة إبان الستينات والسبعينات.

عدم وجود مناطق أو مساكن قريبة من الأحياء المتخلفة والشعبية تستوعب ذوي الدخل المحدود مما أدى إلى انتشار أحياء واضعي اليد التي أقمت في معظمها بالقرب من هذه الأحياء الأولي.

وقد ترتب على عدم قيام الحكومة بإيجاد المساكن البديلة والتي تتمتع بالشرعية عوضا عن المساكن التي يقيمها واضعو اليد أدى ذلك إلى زيادة حجم المشكلة بصورة خطيرة لاسيما في مدينة القاهرة كما كان لانتشار الفقر وتدني الأوضاع لدي كثير من سكان المجتمع المصري أثره في انتشار هذه الظاهرة.

ويلاحظ إن أغلب مناطق واضعي اليد تقع بجوار مناطق الاكتظاظ السكاني أو بجوار مراكز التجارة وأسواق العمل الشعبية كما أنها قد تقع في أطراف العاصمة هذا وقد وقفت الحكومة موقفا سلبيا في معظم الأحيان من ظهور وتعدد هذه المناطق.

وتحاول الجهات الحكومية تسوية أوضاع أصحاب المشكلة واضعي اليد وإيجاد الحلول الملائمة لها عن طريق وضع مشروع أو خطة تهدف إلى دفع سكان هذه المناطق لشراء الأراضي التي استولوا عليها نظير استعار معتدلة وذلك مقابل تحقيق الاعتراف الرسمي بهذه المناطق ونلاحظ إن هذه الخطة لم تأخذ طريقها بعد إلى التنفيذ حتى اليوم.

ولقد أشارت الصحف الدورية في مصر إلى مدى خطورة تفشي ظهور وتعدد المناطق العشوائية في مصر ومنها مناطق واضعي اليد. ونظرا لذلك الاهتمام الشعبي والرسمي الذي ظهر على صفحات كثير من وسائل الأعلام

المختلفة بموضوع أو بمشكلة مناطق واضعي اليد في مصر عقد محافظو الجمهورية اجتماعات لمناقشة كثير من الموضوعات العمرانية التي تهم المحافظات وأصدر هذا المؤتمر في ختام أعماله قرارا بضرورة القضاء على مشكلة واضعي اليد وخاصة في منطقة القاهرة الكبرى وذلك بالعمل على تطوير هذه المناطق العشوائية اجتماعيا وفيزيقيا وفقا لخطة يتم تنفيذها في حوالي ست سنوات على أن تبدأ 1994 وتنتهي في عام 2000 وذلك برصيد تكاليف مالية تقدر مبدئيا حوالي مليار جنيه وتخدم نحو 15327 أسرة.

ثامناً) المشكلات الاجتماعية بالمناطق العشوائية:

هناك عدة مشاكل كثيرة تواجه هذه المناطق تلك التي تتركز في خمس مشكلات رئيسية متفرع منها أو ينتج عنها عدة مشكلات وهي كالتالي:-

- مستوى النظافة المتدني جدا.
- غياب الصرف الصحي.
- اختناق الطرق وضيقها والتوائها وعدم تسويتها.
- الازدحام الشديد في المساكن.
- نقص المرافق والخدمات داخل المجتمع بصورة كبيرة.

وسيتم عرض هذه المشاكل بالتفصيل:

1ـ تدني مستوى النظافة:

غالبا ما تكون المناطق غير نظيفة فالمجاري يتم صرفها في مصارف أو طرنشات مفتوحة ذات روائح كريهة ومناظر مؤذية أيضا توجد النفايات والزبالة داخل الأزقة وفي الشوارع، كما أن معظم الأطفال وبعض الكبار يقضون حاجاتهم أي يتبرزون على جوانب الشوارع والأزقة الضيقة أصلا وينتج عن ذلك عدة مشاكل صحيحة ونفسية أهمها انتشار الأمراض خاصة الأمراض المعدية مثل الالتهاب الكبدي وأمراض الروماتيزم وأمراض الكلي وأمراض الصدر كما ينتج عن ضيق الشوارع والازدحام زيادة الحدة في ضياع ذلك المجتمع ووجود كثرة من المشاجرات والمشاحنات بصفة مستمرة حتى أصبحت طبيعة عامة للمجتمع.

2- الصرف الصحي:

نظرا لان من هذه المناطق الخاصة بالدراسة تمت بطريقة غير منتظمة وعشوائية دون وجود مرافق حكومية في معظم هذه المناطق لا يوجد به صرف صحي وإنما تتوافر مصارف مكشوفة بدائية للصرف الصحي أو يتم صرف المجاري لكل منزل على حدة عن طريق ما يعرف باسم "الطرنش" الذي يتم نزحه بطريقة بدائية بواسطة عربات كارو بدائية تسرب ما بداخلها في الشوارع أثناء النقل وعادة ما تطفح هذه الطرنشات بالشوارع مسببة قدرا كبيرا من التلوث والأمراض خاصة للأطفال.

وهناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن هناك كثير من المدن في غرب أفريقيا مثل ليجوس وابادانكو وغرب أسيا مثل وبأي بالهند وبعض مناطق داخل هونج كونج وغيرها لا يوجد فيها المجاري والناس يعيشون في مناطق متخلفة وكمية المراحيض غير كافية فهناك أكثر من أسرة تشترك في مرحاض

واحد ولا يجد معظم الأطفال وبعض الكبار غير الشوارع لقضاء حاجتهم واستخدام الشوارع والأزقة كمراحيض.

3- اختناق الطرق داخل هذه المناطق:

نظرا لعدم التخطيط في بناء هذه المساكن فالبناء يتم بصورة متلاصقة ولا يوجد أي تخطيط للشوارع فتكون الشوارع ضيقة جدا وبدون نظام أو استقامة للطرق حتى وإن كثيرا من الشوارع الجانبية لا تستطيع العربات الدخول بها ولا تستطيع عربات الخدمة العامة أو الإسعاف أو المطافي الدخول إلى هذه الشوارع إلا سيرا على الأقدام أو الدراجات التجارية.

4- الازدحام الشديد داخل المساكن:

تتسم مساكن منطقة الدراسة في جزء كبير منها بالضيق وشدة الازدحام الأمر الذي يدفع بكثير من السكان من هذه الحجرات إلى الشوارع وخاصة الصبية والأطفال ليلتقطهم الشارع وتضيق بهم الأماكن ليلجأوا لأول يد تمتد لهم، يكون من السهل التأثير عليهم وزرع الأفكار بداخلهم بعيدا عن الرقابة الأسرية التي غالبا ما يكون القائم عليها هائم على وجهه مشغول في سعي دائب من أجل توفير القوت الضروري الذي يمد رمق باقي أعضاء الأسرة، وينتج عن ذلك عدة مشاكل أهمها انتشار التطرف سواء على المستوى الديني أو على المستوي الاجتماعي.

5- نقص الخدمات والمرافق المجتمعية:

تعاني منطقتي الدراسة كغيرها من المناطق المختلفة والعشوائية من نقص الخدمات والمرافق مثل "المؤسسات الثقافية + التعليمية + المياه + الكهرباء + الأمن وفرص العمل والخدمات الصحية".

وليس ذلك بغريب أن نجد أن هناك كثير من العشش والمنازل المشتركة والتي بنيت حديثا بدون مياه نقية أو كهرباء ويعاني سكانها من الانحطاط على المستوى الطبيعي والاجتماعي وفي مستوى المعيشة فالحكومة تعتبرها وليدة غير مرغوب فيه للمجتمع يأخذ حقوقه منها وتقدم له المرافق والخدمات وتلفظ هذه المناطق ولا تقدم لها ادني الخدمات فمن الناحية الطبيعية وجد إن منازل هذه المناطق تعيش حالة من الفوضى والتناقض فهناك المنازل الحديثة الواسعة إلى جوار منازل القديمة المتهالكة إلى جوار العشش ليعيش سكانها حالة من التفاوت الاجتماعي داخل شوارع غير مخططة ولا ممهدة أما من الناحية الاجتماعية فتتميز هذه المناطق بفقر معظم سكانها وتفشي الأمية بهم، وسوء الخلق وزيادة الحدة واضطراب الحياة الأسرية والمهنية وانتشار التسكع والبطالة وفي ذلك تتفق الدراسة الحالية مع تعريف إبراهيم مدكور وآخرون للمناطق المختلفة في معجم العلوم الاجتماعية إذ أن الدراسة تختلف في إن هذه المناطق تتجمع فيها الأقليات الدينية، كما ذكرنا من قبل في بيان حالة السكان والأحوال الدينية، وجد أن منطقة كغيرها من المجتمع المصري تجمع مابين المسيحية ودين الإسلام ويعيشون في حالة من التوافق وتحقيق المصالح المشتركة فيما بينهم.

يتضح من العرض السابق إن هذين المجتمعين يمثلان نموذجاً من الإسكان العشوائي بمحافظة الفيوم والتي تعاني من التخلف والتدهور والتأخر والتدني من

الناحية الفيزيقية والاجتماعية، والمساكن تتسم بأنها ضيقة وغير نظيفة وغير صحية والشوارع تتسم بعدم النظافة والتعرجات وعدم الاستواء.

تاسعاً) الحلول المقترحة للحد من العشوائيات:

تنبهت الحكومة على مدي السنوات الثلاث الماضية إلى حتمية تنمية العشوائيات في مختلف محافظات مصر، بعد أن رصدت لها ملايين الجنيهات في محاولة منها للحد من زحفها وتصحيح أوضاع القائم فيها بقدر الإمكان وعلي خريطة مصر تمكنت بعض المحافظات من وقف زحفها بينما لجأت بعض المحافظات الأخرى إلى تقنين أوضاعها بعد تصحيح مواقعها بالإزالة وإعادة البناء أو بتوصيل المرافق والبنية الأساسية إليها.

ويري بعض المتخصصين أن عشوائيات الأطراف لا تمثل مشكلة ملحة في إزالتها، ويجب توفير المرافق والخدمات بصورة تحمي سكان هذه المناطق أما العشوائيات التي نشأت وسط المدن، وتمثل مصدر ضغط على ما حولها فلابد من إعادة تخطيطها على مراحل بحيث يتم تفريغ جزء من المنطقة العشوائية في أماكن بديلة من المدن الجديدة لحين تخطيط المنطقة، وذلك لكي تكون هناك استجابة من السكان كحافز وإغراء أما العشوائيات التي تقع وسط المناطق الراقية، والتي وصل سعر المتر فيها لأرقام فلكية مثل الدقي والمهندسين ومصر الجديدة فيجب إزالتها تماما لكي تستغل في مشروعات استثمارية،فيري أن الدولة ساهمت أيضاً في زحف العشوائيات لتساهلها في معاقبة الخارجين عن قوانين الإسكان عكس ما يحدث في الدول الأخرى بالإزالة الفورية لأي مباني وأي ترخيص ويكشف الدور عن أن مساكن الإيواء العاجل التي أقامتها الدولة أصبحت هي الأخرى عشوائية لدرجة أن بعض القاطنين في هذه المساكن

والخيام قاموا ببناء حجرات جديدة نتيجة زيادة الكثافة البشرية. وهو يري ضرورة أنشاء هيئة رقابية تختص بمراقبة العشوائيات بحيث يكون لها السلطة القضائية الفورية للإزالة.

غير أن الأستاذ الدكتور ميلاد حنا الذي اهتم بمشكلة العشوائيات منذ زمن بعيد يري أن المشكلة أصبحت مشكلة (أمن قومي) بعد أن أصبح تعداد سكان تلك المناطق يصل إلى 27% من جملة سكان مصر، موضحا أن الإسكان العشوائي يظهر في المدن المليونية الكبرى ويقل كثيرا في المدن الصغرى ويكاد ويختفي في القرى وهكذا أصبح الوضع مقلوب إذ أن عديدا من مواطنين خارجين عن القانون ويلتزمون به عندنا يذهبون إلى خارج المنطقة العشوائية ولكن بمجرد دخولهم إلى المنطقة المسماة عشوائية يشعرون بأنهم مواطنين خارج القانون والدستور ولا يلتزمون إلا بالأعراف المحلية التي تسود في مفاهيم ويكمن المشروع الذي يتصوره الدكتور ميلاد حنا في تحويل العشوائيات إلى مناطق إسكان شعبي أهالي وذلك بتحسين أحوالها تصبح وكأنها مناطق لحياة مواطنين شعبيين قاموا هم بأنفسهم بإنشاء المساكن عوضا عن الدولة فيتكون مع الزمن نمط جديد يكون مناظراً ومماثلاً لمناطق الإسكان الشعبي الحكومي الذي أنشأتها الدولة في مرحلة الستينيات.